ماضٍ من دون مستقبل

إحياء ذكرى الحرب في لبنان

أسامة مقدسي*
ترجمة: سماح إدريس

لا حرب يَسْهل تذكُّرُها. وهذه هي الحالُ تحديداً بالنسبة إلى لبنان مابعد الحرب. فهذا البلد، كما يعلم كُلُّ لبنانيّ، كان مسرحاً لا لدورةِ عنفٍ كارثيّة واحدة، بل لدورتيْ عنف أثّرتا تأثيراً بيِّناً في التصوُّرات المحليَّة والأجنبيَّة للماضي اللبنانيّ، وصاغتا ـ من ثمَّ ـ مستقبلَ لبنان. كانت الكارثة الأولى هي الحرب الطائفيَّة عامَ ١٨٦٠ بين طائفتَي الدروز والموارنة، وأدَّت إلى تدمير جبل لبنان، وتهجير الآلاف، وخراب مئات القرى، وخلَّفت إرثاً من الخوف الطائفيّ مازال ماثلاً إلى اليوم. ولقد حدَّدتْ هذه الحربُ الهويةَ اللبنانيَّةَ Lebanese nationalism، وذلك بعدِّها عامَ ١٨٦٠ نقطةَ انطلاقٍ من ماضٍ ماقبل حديث (كما زُعِمَ) إلى «حداثةٍ طائفيَّة» بلغتْ أوجَها في تأسيس الدولة اللبنانيَّة الحديثة عامَ ١٩٢٠ وفي صياغة «ميثاق وطنيّ» عام ١٩٤٣ يوزِّع السلطاتِ في لبنان المستقلّ على أساس طائفيّ. وأمَّا الكارثة الثانية فكانت الحربَ الأهليَّة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠)، التي مازالت البلادُ تعيش في ظلِّها إلى اليوم، والتي عزَّزت الطائفيةَ بوصفها هي المشكلةَ التي تَصُوغ تجربةَ التحديث اللبنانيَّة.

أقول إنَّها حربٌ لا يَسْهل تذكُّرُها لثلاثة أسباب. **الأول** لأنَّ هناك غياباً للنقاش وللسجال العلنيَّيْن في لبنان حول صراع ١٨٦٠ وحرب ١٩٧٥، بعكسِ ما جرى ـ مثلاً ـ بعد الحرب الأهليَّة الأميركيَّة. فهذه الحرب الأخيرة تمَّ تذكُّرُها وإحياءُ ذكراها بوصفها حربَ إخوةٍ طُمِستْ فيها الخلافاتُ الأساسيَّةُ التي فَصلَت البيضَ عن السود وأهلَ الشمال عن أهل الجنوب، بل طُمست الإكراهاتُ التي كانت في صميم تلك الحرب. وقد حَدث هذا الطمسُ من خلال سرديَّةٍ تُطْنب في الحديث عن خيريَّة أبراهام لينكولن وحكمته وعبقريَّته، وهو الزعيم الذي تحتلّ رئاستُه للولايات المتحدة ذروةَ الميثولوجيا القوميَّة الأميركيَّة. وأمَّا السبب **الثاني**، وهو أهمُّ من الأول في نظري، فسعيُ الدولة اللبنانيَّة الحديثة الدائبُ إلى عدم تذكُّر هذه الأحداث، وعدمِ إحياء ذكراها، وعدمِ التمعُّن في عِبَرها؛ وكلُّ ذلك باسم «الوحدة الوطنيَّة» و«التنمية» و«التضامن»، بالرُّغم من أنَّ الكارثتيْن أنتجتا عدداً وافراً من السرديّات التاريخيَّة والمذكّرات الخاصَّة المتناقضة في ما بينها، وكلُّها حاولتْ أن تستوعب معنى الكارثة التي ابْتَلَتْ جبلَ لبنان في القرن التاسع عشر والكيانَ اللبنانيَّ في القرن العشرين. السبب **الثالث**، وربّما كان سبباً محتوماً، هو أنَّ أزمتيْ ١٨٦٠ و ١٩٧٥ قد سُرِدتا وأُوِّلتا بعد أحداث حرب ١٩٧٥ الأهليَّة بوصف الواحدة منهما أليغوريا [استعارةً /تمثيلاً رمزياً] للأخرى، واليغوريا لمساعي لبنان الفاشلة في بلوغ اللاطائفيَّة. فالحقّ أنَّه يَقْرب من المستحيل أن تُناقَشَ أزمةُ ١٨٦٠ من دون أن تُربَط ـ بشكلٍ أو بآخر ـ بالحرب الأهليَّة عام ١٩٧٥؛ ومن المحتوم أن يَسْتَحضِرَ نقاشُ هذه الأخيرة «ذكرياتٍ» عن الأزمة الأولى.

الدولة ومعاداة إحياء الذكرى

كلُّ الدول تُحْيي ذكرى لحظاتٍ تاريخيَّةٍ معيَّنة، وتتجاهل لحظاتٍ تاريخيَّةً أخرى. فبطولات «الماسادا»** مثلاً أُعيد إنتاجُها ـ في كُتب الأطفال، وفي الأعراف العسكريَّة،

---

* ـ نال شهادة الدكتوراه في التاريخ من جامعة برينستون، وهو الآن أستاذ في جامعة رايس في هيوستن. صدر له مؤخّراً كتاب بعنوان: **ثقافة الطائفيَّة** من منشورات بركلي، كاليفورنيا.

** ـ الماسادا: قلعةٌ قديمة جنوب شرق فلسطين، وهي موقعٌ قيل إنَّه شهد المواجهةَ الأخيرة بين اليهود والرومان في الثورة التي امتدَّت بين عامَيْ ٦٦ و ٧٣ بعد الميلاد. وتقول **الموسوعة البريطانيَّة** إنَّ الجيش الرومانيّ احتاج إلى خمسة عشر ألف جنديّ في مواجهة ألف يهوديّ فقط (بمن فيهم نساءٌ وأطفال)، وطوال عامَيْن كاملَيْن، من أجل احتلال القلعة. وقد آثر اليهود المحاصَرون الانتحارَ على الاستسلام للعبوديَّة، باستثناء سبعة أطفال ونساء. والماسادا اليوم رمزٌ «للبطولة اليهوديَّة»، وواحدٌ من أهمّ المعالم السياحيَّة في «إسرائيل.» (المترجم)

إنّ أوضح شكل لمعاداة الدولة لإحياء ذكرى أحداث ١٨٦٠ و١٩٧٥ هو غياب أيّ نقاش لها في الكتب المدرسيّة

وفي الحفريات الآثارية ـ من أجل دعم الصهيونيّة وتشريعِها، على الرُّغم من أنّ عدداً كبيراً من المؤرّخين الإسرائيليّين يجادلون بقوّةٍ في مغزى ذلك الانتحار الجماعيّ بل ويجادلون في صحّةِ وقوعه أصلاً. لقد أصبحتِ الماسادا جزءاً لا يتجزّأ من القوميّة الرسميّة الإسرائيليّة، وأمام هذه القلعة ـ الأثر يُقْسِمُ جنودُ جيش الدفاع الإسرائيليّ يمينَ الولاء للدولة اليهوديّة، وغَدَتْ محطةً رسميّةً لأصحاب المقامات الأجانب، أسوةً بمتحف «يادڤاشم» [عن ضحايا الهولوكوست النازيّة]. إنّ الماسادا، شأنها شأن يادڤاشم، «مَوْقِعان للذاكرة»، مكانان صُمِّما لِمَلْمَسَةِ قوميّةٍ مجرّدةٍ*، ولدفع المواطنين إلى التأمُّل في ماضيهم المعذِّب، وللتعرُّف إلى أعدائهم الأغراب، ومن ثمّ لتوحيد أولئك المواطنين تحت راية الوطنيّة. وقد قُصِدَ بهما أيضاً حَصْرُ الماضي المعذِّب في داخلهما، من أجل أن يتيح ذلك للمواطنين أن يواصلوا حياتَهم، وأن يتقدّموا عبر الأيام بحماية الدولة وهدايتها.

وأما في لبنان فنحن نواجِهُ وضعاً معاكِساً تماماً. فمع أنّ أحداً لا يجادل في وقوع الحربَيْن، ولا في نتائجهما الرهيبة، فإنّ الدولة اللبنانيّة ما تني تَبْذل جهوداً كبيرة في سبيل «معاداةِ إحياءِ الذكرى» anti-commemoration: وهي سياسةٌ فاعلةٌ في عدم تذكُّر ١٨٦٠ و١٩٧٥، وصُمِّمتْ ـ زعماً ـ من أجل إحداث فقدانٍ جمعيٍّ للذاكرة أملاً في بناء ديموقراطيّة لاطائفيّة مستقرّة. ولكنّها في الحقيقة ـ على نحوٍ ما أودُّ أن أقول ـ سياسةٌ تَعْتمد ضمناً على ذكريات ١٨٦٠ و١٩٧٥ من أجل تعزيزِ وتحصينِ نظامٍ طائفيٍّ محتضرٍ في لبنان.

إنّ أوضح شكلٍ لمعاداة إحياء الذكرى هو غيابُ أيِّ نقاش علنيّ ذي معنى في الكتب المدرسيّة للصراعات الطائفيّة التي دَمَّرتْ جبل لبنانَ في القرن التاسع عشر. فقَبْلَ الحرب الأهليّة اللبنانيّة التي وقعتْ بين عامَيْ ١٩٧٥ و١٩٩٠ كان الطلاّب غالباً ما يُلَقَّنون، في غياب أيِّ كتابٍ مدرسيّ وطنيّ جامع، أنّ ما حَدَث عام ١٨٦٠ قد عجّله خِلافٌ في لعبة البِلْيَة (الكِلّة) بين صبيَّيْن درزيٍّ وماروني، تطوّرَ بطريقةٍ ما (من دون أن تفصّل الكتبُ المدرسيّةُ هذا الموضوعَ) إلى حرب «أهليّة» شاملةٍ غذّاها المَكْرُ العثمانيُّ التركيُّ والاستعمارُ. وكان مغزى ذلك التلقين في المخيال القوميّ اللبنانيّ هو أنّ أحداث ١٨٦٠ شكّلَتْ علامةً سوداء، بيْدَ أنّها علامةٌ تَغَلَّب عليها الكيانُ اللبنانيُّ منذ ذلك الوقت وتخطّاها في سعيه إلى الحداثة. ولكنْ منذ نهاية الحرب الأهليّة ١٩٧٥ ــ ١٩٩٠، حين اتّضح أنّ تلك «العلامة السوداء» هي التي تغلّبتْ على الكيان اللبنانيّ لا العكس، تعاني دولةُ لبنان ما بعد الحرب مخاضَ إعداد كتابٍ مدرسيّ (لم يَصْدر بعد) عن تاريخ لبنان، وسيكون تعليمُه أمراً إلزاميّاً في جميع المدارس الخاصة والعامّة، وهدفُه الرئيسيُّ تقوية أواصر الوحدة الوطنيّة. وبكلمات أخرى، الهدفُ هو إعداد كتاب مدرسيّ يَنْسجم وروحيةَ التناغم الوطنيّ والتعايش الدينيّ (التي تَعْكس ـ كما يُفترض ـ الوضعَ الذي نحن عليه الآن)؛ وذلك يكون بحذف أيّ مادةٍ حسّاسةٍ قد تَجْرح مشاعرَ أيٍّ من الطوائف اللبنانيّة. ويجري إعدادُ ذلك الكتاب بالتوازي مع مساعٍ إعماريّةٍ ضخمة (على المستويَيْن الماديّ والحنينيّ معاً) صُمِّمتْ جميعُها من أجل استحضار ذكرياتٍ عن لبنان ما قبل الحرب الأهليّة، لبنان «السياحيّ.» وهكذا جاء شعارُ شركة سوليدير «بيروت: مدينةٌ عريقةٌ للمستقبل» ليَسْتحضر بشكلٍ واضح صورةً لماضٍ عريقٍ، فينيقيٍّ ضمناً ولكنّه رومانيٌّ أيضاً، ولمستقبلٍ يُفترض أن يكون مُزهِراً. غير أنّ هذا الشعار يُغْفل أيضاً ـ وليس ذلك بالمصادفة البحتة ـ ماضيَنا الحديثَ، سواء أكان ماضي ١٨٦٠ أم ماضي ١٩٧٥.

وتتّضح جهودُ الدولة في معاداة إحياء ذكرى الحرب في المجال القانونيّ أيضاً.

* ـ المَلْمَسَةُ: ترجمتي لـ reification، أيْ تَحويل الأمْر المجرّد إلى شيءٍ مَلْموسٍ مَحْسوس. (م)

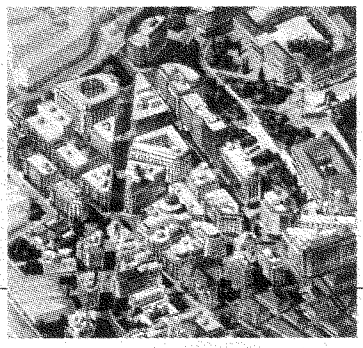

SOLIDERE

فـفي قـانون العـقـوبات سَنَّت الدولةُ مـادةً شـديدةَ المطّاطية هـي مـادة رقم ٣١٧ التي تجـرِّم «كلَّ عـمل وكلَّ كـتـابة وكلَّ خطاب يُقصد منها أو يَنْتج عنها إثارةُ النعرات المذهبـيَّـة أو العنصـريَّة أو الحضّ على النزاع بين الطوائف ومـخـتلف عناصـر الأمّـة...». فـأن تَكْتب عن ١٨٦٠، دَعْ عنك تناولَ الحـرب الأهليَّـة عـام ١٩٧٥، هو أن تُعرِّضَ نفسَك لإمكانيّة الملاحقة القضائيّة. وبكلامٍ آخر أكثرَ شؤماً، أن تَكْتب [فحَسْبُ] هو أن تعرِّض نفسَك للملاحقة القضائيّة. زِدْ على ذلك أنَّ مـوقف الدولة اللبنانيَّـة المعادي لإحياء ذكرى الحرب إنَّما يَسْتند إلى تجاهلٍ متعمّدٍ للمعاناة والعذاب اللذَيْن يقاسيهما مواطنو هذه الدولة، خلافاً لما فعلتْه جنوبيُّ أفريقيا وغواتيمالا وهما مثالان على دولٍ حديثةٍ تعاملتْ هي أيضاً مع إرثٍ من العنف الأهليّ. فـفي هذين البلدَيْن أُنشئت عقب نهاية الصراع الأهليّ فيهما لجانٌ لتقصّي حقيقةِ ما جرى. وفي جنوبيّ أفـريقـيـا خُـوِّلتْ «لجنةُ تقـصّي الحقائق» صلاحيّةَ محاكمة المجرمين في بعض الحالات... في حين لم تكن تلك حالَ نظيرتها في غواتيمالا، على اعتبار أنَّ تاريخ العنف لا يُمْكن سردُه إلاَّ بعد توفير الحصانة لمرتكبي العنف، وهذا بدوره قد يعطي ضحايا الصراع الدمويّ فرصةً لفهم ما حَدَثَ لأحبابهم فيُشيعوا ـ بذلك ـ جواً من الإحساس بنهاية العنف الأهليّ. وأمّا الدولة اللبنانيّة فقد اختارت ألاّ تُمْعِنَ النظرَ في الحرب الأهليَّة الأخيرة، وألاّ تناقِشَ ما بات يُسَمَّى ارتجاعـياً «الحـربَ الأهليَّةَ الأولى» في البـلاد عـامَ ١٨٦٠. وبدلاً من ذلك استَـحْضَـرتْ مبـدأ «عـفا اللّهُ عـمّا مضى،» على الرُّغم من أنَّ هذا المبدأ ـ في غـيـاب لجنةٍ تتـقـصّى الحـقـائق ـ يُخلِّف ضحايا الحرب يَلُوكون معاناتَهم صامتين، ويتيح لمن استفادوا من الحرب أن يَحْتفظوا بمكاسبهم غيرِ الشرعيَّة. وهكذا أصدرتْ حكومةُ الوحدة الوطنيَّة الأولى بعد الحرب (وضمّت زعماءَ الميليشيات الرئيسيَّة كلَّهم تقـريبـاً) قـانونَ عـفـوٍ عـامٍّ سنةَ ١٩٩١. ورفضت الحكومةُ المذكورةُ، وكلُّ الحكومات التي تلَتْها، وبعنادٍ، أن تَعْترف بماضيها نفسِه، وأن تَسْعى إلى كشفِ ما جرى، وأن تَحْقِن الجروحَ المتقيِّحة الناجمة عن الحرب الأهليّة. ومن رؤسـاء الجمـهوريَّة الموارنة، إلى رؤسـاء الوزراء السُّنة، فرؤساءِ مـجلس النواب الشـيـعـة، ومن جـمـيـع مَنْ تبـوَّأوا مناصبَ رسـمـية لمجرّد انتمـائهم الطائفيّ إلى كلِّ مَنْ ثبَّتتْ نتائجُ الحرب سلطتَهم أو قوَّتَها، كان ثمّة إجماعٌ رسميٌّ على «إغلاق ملفّ الحرب.»

بل إنَّ بعض مَنْ ليـسـوا في السلطة، ويعـارضـون النظامَ الطائفيَّ بشكلٍ عـامّ، يَعْتبرون سعيَ الدولة إلى عدم التذكُّر خطوةً منطقـيَّـةً وصحِـيَّةً تمـاماً وتَنْسـجم مع قـولٍ شـهيـرٍ لأرنست رينان أوْرده في مـحاضـرةٍ قدَّمـها في جـامـعـة السوربون عام ١٨٨٢، وجاء فيه: «النسيـانُ، بل الخطأُ التـاريخيُّ كما أجرؤ على القول، عاملٌ حاسمٌ في بناء الأمَّة.» فـفي النهاية ـ كما يقولون ـ كيف يُمْكن بناءُ أمَّةٍ مستقرَّةٍ متسامحةٍ متعدِّدةِ الأديان إنْ نحن اسـتَـغْـرقنا في اللَّحظات الماضية من الانقسام الطائفيّ والعنف؟ كم واحداً يريد حقـاً أن يعيش من جديدٍ أيامَ الحـرب؟ أوَلَيْس شـعـارُ سـوليـدير «مـدينةٌ عريقةٌ للمستقبل،» أو وعودُ الحكومة بحقبةٍ من الرّخاء، اقتراحاً أكثرَ إيجابيَّةً وإراحةً من العودة ـ بل من التراجع ـ إلى الماضي؟ وهكذا نرى أنَّ الخـوف مِنْ تذكُّـرِ ١٨٦٠ و١٩٧٥ يَسْتند إلى مفهومٍ مؤدّاهُ أنّ نقاش أحداثهما يَعْني ـ إلى حدٍّ ما ـ زعزعةَ وحدةٍ وطنيَّةٍ شديدةِ الهشاشة والتقلقل. وبكلماتٍ أخرى، ما هي قيمةُ التأريخ الموضوعيّ ـ إنْ كان ذلك ممكناً أصـلاً ـ إذا لم يؤدِّ إلاَّ إلى استحضار أشباحِ ماضٍ غيرِ مرغوبٍ فيه؟ للإجـابة عن هذه الأسـئلة يجب أن نتـأمّل التداعيات الخطيرة لسياسة الدولة اللبنانيّة في مـعـاداة إحـيـاء الذكـرى، وأن نُشدِّدَ لا على جـانب تلك السـياسة المعادي للثقـافة فـحـسب وإنَّمـا أيضـاً على برنامـجـهـا (أَجَنْدَتِها) المحافِظِ في صميمه بل والمُفْلِس واللاأخـلاقيِّ بكلِّ مـا في هذه النعـوت من معنى.

أولاً: التـداعي الأوّل والأوضح هو غـيـاب محـاسبة المسؤولين عن الصـراع الدامي.

أسامة مقدسي

قانون العفو عام ١٩٩١ ليس نقطة الانطلاق لبناء عالم جديد بل عودة إلى نظام محافظ طائفيّ

فلقد قَدَّستِ الدولةُ مبدأً عثمانيّاً هو «عفا اللّهُ عمّا مضى.» لا بوصفه سبيلاً إلى جمهوريّةٍ لاطائفيّةٍ جديدة، أو غَرْساً لقيمٍ وطنيّة قد توحِّدُ بلداً مقسَّماً،[1] بل بوصفه محاكاةً ساخرةً أو كاريكاتوراً للنسيان، مع وعيٍ واضحٍ بالهروب من المحاسبة والعودة إلى النظام الطائفيّ القديم. وفي حين كان يُمْكن قبلَ حرب ١٩٧٥ الأهليّة الادّعاءُ أنّ عدمَ تذكُّرِ صراعٍ ١٨٦٠ قد كان جزءاً أساسياً من سرديّةِ تطوُّرٍ يسير الشعبُ اللبنانيُّ فيها على طريق الحداثة، وأنّ أحداث ١٨٦٠ حصلتْ قبل تأسيس الدولة اللبنانيّة عام ١٩٢٠ بكثير وقبل الاستقلال بالتأكيد، فإنّ عدَمَ تذكُّرِ ١٨٦٠ **بعد** الحرب الأهليّة اللبنانيّة عامَ ١٩٧٥ مرتبطٌ مباشرةً وبشكلٍ لا فكاكَ منه بسياسات الذاكرة الخاصةِ بالحرب الأخيرة. والحقّ أنّ قانون العفو الذي وقّعهُ رئيسُ الجمهوريّة السابق إلياس الهراوي في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٩١ ويَصْفح عن كلّ الجرائم السياسيّة المرتكبة قبل ٢٨ آذار (مارس) ١٩٩١ ليس نقطةَ الانطلاق لبناء عالمٍ جديدٍ حداثيٍّ شجاع، بل هو **عودةٌ** إلى نظامٍ محافظٍ طائفيٍّ ولاديموقراطيّ. هنا تجب الإشارةُ إلى أنّ أعمال القتل والذبح والاغتصاب والتشويه التي لحقتْ بالمواطنين العاديّين قد تمّ العفوُ عنها بموجب المادة الثالثة من ذلك القانون، أيْ غُفِرَتْ كُلُّ الجرائم المرتكبة بحقّ المواطنين، وهم التجسيدُ المفترض للسيادة اللبنانيّة، ولكنّ تلك المادة تستثني «جرائمَ اغتيال أو محاولة اغتيال رجال وعلماء الدين والقادة السياسيّين والدبلوماسيّين العرب والأجانب.» إنّ عدمَ تذكُّرِ صراعٍ حَدَثَ قبل حوالى ١٤٠ عاماً، ولم يَعُدْ أيٌّ مِنْ مُسبِّبيه ولا ضحاياه أحياءً، قد غدا مرتبطاً ارتباطاً لا فكاك منه بعدم تذكر صراعٍ حَدَثَ قبل أعوام قليلةٍ فحسب: صراعٍ تورَّطتْ فيه كلُّ الطبقة السياسيّة الحاكمة في لبنان تقريباً (وبعضُ أفرادها أصبحوا وزراء) وضحاياه يعيشون بين ظهرانينا. إنّ النُّخْبة السياسيّة اللبنانيّة، برغبتها المزعومة في طيّ صفحة الماضي، إنّما تَرْغب (بل هي نجحَتْ) في أن تَغْفر لنفسها الجرائمَ التي ارتكبتْها وأن تخلِّص نفسَها من أيِّ إحساسٍ بمسؤوليّتها عن تأجيج الحرب اللبنانيّة وقيادتها والمشاركةِ فيها بل ـ وهو ما لا ينبغي أن ننساه ـ والاستفادةِ منها أيضاً.

ثانياً: إنّ إصرارَ البعض، إلى هذه اللّحظة، على أنّ حرب ١٨٦٠ بدأتْ نتيجةً لِلُعْبة «كِلّة»، أيْ إصرارَهم على تتفيه أسباب الحرب الحقيقيّة، ومن ثمّ الزّعم أنّ العثمانيّين أجّجوا نيرانَ الفرْقة باتِّباعهم سياسةَ «فَرِّقْ تَسُدْ» الماكرة، يَدْفَعُ المرءَ إلى تداعٍ آخر لا مفرَّ منه، وهو أنّ الاضطرابَ الداخليّ في لبنان نتيجةٌ لمؤامرةٍ خارجيّة. إنّ الإصرار على وجود مؤامرة «فَرِّقْ تَسُدْ» عثمانيةٍ تركيةٍ مسؤولةٍ عام ١٨٦٠ عن الكارثة الوطنيّة لَيَنْسجمُ تماماً مع وجهة نظرٍ شائعةٍ في لبنان ترى أنّ الحرب الأهليّة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) كانت أيضاً «حروبَ الآخرين على أرض لبنان»... أيْ انّ هذه الحرب الأخيرة هي الأُخرى مؤامرةٌ خارجيّةٌ أدارها هنري كيسينجر في إحدى المراحل، والفلسطينيُّون في مراحل أخرى. ولا تَنْحصر تداعياتُ ذلك الإصرار في القول إنّ اللبنانيّين في النهاية لا يُلامُونَ على ما حَدَثَ، بل تتعدّى ذلك إلى سَلْب اللبنانيّين أيَّ قدرةٍ على صنع تاريخهم نفسِه. إنّ الدولة تَمْضي، في سياستها إزاء المدارس، من التتفيه إلى الصمت؛ بمعنى أنّها تمضي من تقديمِ سردٍ تبسيطيّ يَخْتزل واحدةً من أعقد المشكلات المعاصرة (الطائفيّة) إلى «خناقة» أطفال، لتنتقلَ إلى اللاسرد، أيْ إلى العجز عن كتابة تاريخها أو استيعابه. ورغبةٌ كهذه في تغيير صورة الماضي ـ أيْ في محو العنف الطائفيّ ـ مترافقةً مع إجماعٍ رسميٍّ واضحٍ على عدم

١ ـ كما هي الحال مع نسيان مجزرة يوم القدّيس بارتوليمو أثناء الجمهورية الفرنسيّة الثالثة، وهو ما أشار إليه المؤرِّخ ايوجين ڤايبر في تأريخه العريق لعمليّة التحديث الفرنسيّ التي أسهمتْ في تشكيل بلدٍ ربعُ سكّانِه لا يتحدّثون الفرنسيّةَ على الإطلاق. (أ.م.)

الحياة بين الأنقاض، ١٩٧٨

تغيير نتاج هذا الماضي نفسه (أي النظام الطائفيّ) يؤدّيان لا محالة إلى جعل الماضي اللبنانيّ بعيداً عن أن يُكتَنَهَ عقلانياً إلاّ باللُّجوء إلى شوفينيّة قبيحة وتبسيطيّة وخادعة [تُحمِّل غيرَ اللبنانيّين مسؤوليةَ الأحداث]. ومثلما لا بدّ أن يكون الطلاّبُ قبل عام ١٩٧٥ قد سَألوا كيف يُمْكن لعبةَ «كِلّه» أن تُنتِجَ عنفاً كارثياً كالذي جرى عام ١٨٦٠، سيتساءل الطلاّبُ في المستقبل كيف انحَدَرَ «العيشُ المشترك» فجأةً إلى هاوية الكراهية الطائفيّة وإراقةِ الدماء في عام ١٩٧٥. والجواب الوحيد الممكنُ تصوُّرُهُ الذي قد تُقدِّمه تلك القلّةُ التي تستفيد من النظام الطائفيّ الحاليّ هو أنّ الأمرَ مِنْ فِعْلِ أولئك الغرباء: الفلسطينيّين المُزْعجين، والإسرائيليّين الأشرار. وذروةُ المفارقة هنا هي أنّ الفلسطينيَّ الضحيّة والإسرائيليَّ المعتدي يحتلاّن مرتبةً متساويةً في النفسيّة اللبنانيّة المفصُومة.

ثالثاً: التداعي الآخر لمعاداة إحياء الذكرى هو ترسيخُ النظام الطائفيّ بدلاً من إضعافه. فمعاداةُ إحياءِ الذكرى تَسْتند كما يُزعَمُ إلى الخوف من طائفيّةٍ لا علاقة لها بتاريخ لبنان؛ طائفيّةٍ لا تَكفُّ عن تشويه طبيعةِ لبنان «الحقيقيّة» المتمثِّلةِ تحديداً بالتعايش الدينيّ. إنّ رفضَ تذكُّرِ العنف الطائفيّ يَهْدف كما يُزْعَم إلى الحفاظ على تناغمٍ طائفيٍّ متوارَث. وتُواصِلُ النخبةُ السياسيّةُ والدينيّةُ في لبنان تكرارَ قناعاتها بأنّ تغيير التوازن الطائفيّ الحاليّ يعني تدميرَ قيم التعايش الدينيّ المتوارَثة، والوقوعَ في حالٍ من الفوضى والعنف الطائفيَّيْن. ولكنّ التركيز على التعايش الطوائفيّ التقليديّ المتوارَث، أوْ على «العيش المشترك،» يَسْتند إلى خرافة سياسيّة مفادُها أنّ الدِّينَ قد كان دائماً في قلب السياسة، وأنّ على الدِّين ـ مِنْ ثَمَّ ـ أن **يكون** دائماً في قلب السياسة. غير أنّ ما أُحاول أن أقوله هو أنّ خطاب التعايش الطائفيّ يعطي النظامَ السياسيّ الطائفيَّ الموجودَ حالياً أساساً من التاريخ والتقاليد لم يكن يَمْلكُه قطّ. فمعظمُ المؤرِّخين يتّفقون على أنّ النظام الطائفيّ إنّما هو إجراء حديثٌ نسبياً، بدأ في منتصف القرن التاسع عشر، ولا يُمْكن قبلَ هذا التاريخ أن يتحدَّث المرءُ إلاّ عن انسجامٍ طائفيٍّ كامل إنْ كان مستعدّاً للتغاضي عن العنف الدائم والمدعوم الذي فَصَلَ ما بين النخب الدينيّة وغير الطائفيّة في جبل لبنان من جهة، وغالبيةِ العامّة من دافعي الضرائب قبل ١٨٦٠ من جهة ثانية. إنّ تداعيات خطاب «العيش المشترك،» ذلك الخطابِ الواقعِ خارج التاريخ [الفعليّ] ولا معنى له إلاّ عند ربطه بالخوف من طائفيّةٍ تقع هي الأخرى خارج ذلك التاريخ، هي أنّها تَخْتزل السياسةَ كلَّها إلى خيار من اثنين: إمّا التوازن الطائفيّ، وإمّا الفوضى الشاملة. وبكلمات أخرى، ينفي هذا الخطابُ مجردَ إمكانيّة قيام سياساتٍ لاطائفيّة، وقاعدةٍ لاطائفيّةٍ للمواطنيّة. ونتيجةُ هذا هي الشللُ السياسيّ، إذ لا شيء ينبغي أن يُعْمَلَ إنْ كان يهدِّد بالزعزعة التوازنَ الطائفيَّ «التاريخيَّ» أو «التقليديَّ» المزعومَ. وعليه، لا يُمْكننا الحديثُ عن ١٨٦٠ و١٩٧٥؛ ويجب ألاّ نعطيَ الفلسطينيّين أيَّ حقوق في هذا البلد لأنّ ذلك سيزعزعُ التوازنَ الطائفيّ؛ ويجب ألاّ نعطيَ المرأةَ حقوقاً مواطنيّةً مساويةً للرجل لأنّ ذلك قد يزعزع التوازنَ الطائفيّ؛ ويجب أن نواصلَ تعويقَ أنفسنا في مجالات الحياة العامة كافةً من أجل دعم نظامٍ طائفيّ متقلقل بشكل مُزْمنٍ وتمييزيٍّ بشكلٍ فاضح وغيرِ قادرٍ على إصلاح ذاته!

رابعاً: إنّ معاداة إحياء الذكرى، في نظري، لا علاقةَ لها بالنسيان، بل بوقفٍ نَزَويٍّ للذاكرة والعقل. فالهدفُ من تلك المعاداة ليس إحداثَ فقدانِ ذاكرةٍ جمعيّ بقدر ما هو تشريعٌ للهروب من المحاسبة. بل الحقّ أنّ قانون العفو عام ١٩٩١ قد صُمِّمَ عمداً من أجل إبقاء الباب مفتوحاً أمام العودة إلى ماضٍ لبنانيّ مرفوضٍ وغيرِ مرغوبٍ فيه. فهذا القانون يحدِّد في مادّته التاسعة أنّه لو فَعَلَ أحدٌ منذ ذلك الوقت فصاعداً أيَّ شيء «يَمَسّ النظامَ أو أمن الدولة،» أو «ينال من الوحدة الوطنيّة أو من مصالح البلاد الأساسيّة أو يستهدف إثارة الفتنة أو تعكير الصفاء بين عناصر الأمّة،» فإنّه سيلاحَقُ

. أسامة مقدسي .

انتشار كتاب «كوبرا» يَشْهد على فشل سياسة الحكومة في معاداة إحياء ذكرى الحرب

ولن يُعفى من جرائمه السابقة. إنَّ ١٨٦٠ و١٩٧٥ لم يُمحَيا حقاً من الذاكرة الوطنيَّة قطّ، بل هما ضروريان للحفاظ على النظام الطائفيّ وعلى سلاسةِ عمله؛ وذكرياتُهما - وإنْ ليست موضوعاً للإحياء الفاعل - تُستَحْضَر دائماً ولكنْ ضمناً من أجل تبرير استبعاد غالبيَّة المواطنين من العملية السياسيَّة ومن حصولهم على حقوقٍ مساويةٍ للآخرين، وذلك بالإصرار على أنَّ الإجماع الطائفيّ المعدَّل والمنقَّح هو وحده ما يَحْفظ الوحدةَ الوطنيَّة. وفي الوقت نفسه تَعْمل تلك الذكرياتُ على تأديب المحظيِّين القلّة المنخرطين بنشاطٍ في العمليَّة السياسيَّة، وذلك بتذكيرهم بأنَّ «ملفَّاتهم» قد تُفتَحُ يوماً، وبأنَّ جرائمَهُم قد تُتَذَكَّر يوماً، وبأنَّهم قد يُحاكَمُون يوماً. إنَّ الرسالة الموجَّهة إلى جمهور المواطنين هي التالية: من دون هذا النظام ستكون هناك فوضى؛ والرسالة الموجَّهة إلى النُّخَبِ هي التالية: اصطفّوا وراء النظام الطائفيّ المعدَّلِ والمنقَّحِ والمعروفِ باسم «الطائف،» أو تحمَّلوا العواقب!

خامساً: وأخيراً تُظْهر معاداةُ إحياء الذكرى فشلَ الدولةِ الكاملَ في منع الذاكرة من التعامل مع مناسبات الإحياء غيرِ الرَّسميَّة التي تَجْري على امتداد البلاد وخارجها. وأكثرُ ما يتَّضح ذلك في الجدال الأخير المحيط بنشر كتابٍ للمدعوِّ «كوبرا» [روبير حاتم]. يحكي هذا الكتاب، الذي نُشِر خارج لبنان ومنعتْه الحكومةُ اللبنانيَّةُ فور صدوره، قصةَ مرافقِ ايلي حبيقة [قائدِ «القوات اللبنانيَّة» اليمينيَّة في فترةٍ من فترات الحرب]. وبغضّ النظر عن صحّة الأخبار المروِّعة التي تتناول أعمالَ القتل والتعذيب والخيانة والاختلاس والابتزاز والعلاقات الجنسيَّة الماجنة التي قام بها عددٌ من أمراء الحرب اللبنانيِّين، فإنَّ الانتشارَ الهائل للكتاب (وهو انتشارٌ غيرُ شرعيّ وداخل المجالس الخاصّة) بل الجَدَلَ الذي تلقّى به الناسُ هذا الكِتابَ (أو الصورَ المُسْتَنْسَخَةَ عنه) يَشْهدان على فشل سياسة الحكومة في معاداة إحياء ذكرى الحرب. ليس ثمّة فقدانُ ذاكرةٍ جمعيٌّ في هذه البلاد. ليس ثمّة إلاَّ إنكارٌ علنيٌّ عامّ... ومن طرف الدولة اللبنانيَّةِ بشكلٍ أساسيّ وبارز. وما هو أكثرُ إقلاقاً، في ضوءِ تخلّي الحكومة عن تقديمِ أيِّ إسهامٍ إيجابيٍّ حقاً في السِّجال حول معنى النزاع الأهليّ وآثاره، أنَّ مجالَ إحياء ذكرى حربَيْ ١٨٦٠ و١٩٧٥ قد احتلّه طرفان متخاصمان لا يُمْكن التوفيقُ بينهما في نهاية المطاف؛ وأعني بهما بالطبع: أولئك الذين يُقاتِلون من أجل اللاطائفيَّة إطاراً وحيداً ممكناً لبناء الدولة، وأولئك الذين يُصرُّون على الحفاظ على المبدإ الطائفيّ أو الطوائفيّ سبيلاً وحيداً لحمايةِ ما يعتقدون أنَّه حريَّةٌ وتحرُّرٌ. إذن، في مواجهة سياسةٍ رسميَّةٍ تعادي إحياءَ الذكرى، تتواصل حربٌ في هذا المجتمع بين دُعاة الطائفيَّة وخصومها، وهي حربٌ مبدأُها الأساسيُّ هو الخوف من النِّسيان بدلاً من الخوفُ من التذكُّر.

في أعقاب النزاع الأهليّ عام ١٨٦٠، وفي مواجهة إصرارٍ رسميٍّ عثمانيّ على مبدإ «عفا اللّه عمّا مضى،» ألَّف المثقَّفُ والكاتبُ والمربِّي السوريّ الشهير المعلّم بطرس البستاني سلسلةَ نشرات أَغْفلتْ ذكْرَ اسم المؤلِّف وظهرتْ في بيروت موقَّعةً باسم «محبّ للوطن.» وفي هذه النشرات، وعنوانُها «نفير سوريا»*، يشدِّد البستاني مرةً بعد مرة على الحاجة إلى طيّ صفحة كارثة ١٨٦٠، ومعاقبةِ مرتكبيها، ومن ثمّ إعطاءِ الضحايا إحساساً بالبُرْءِ وبنهاية المأساة؛ ولكنَّه يشدِّد في الوقت نفسه على إدراك أسباب الصراع وعلاجها. وهو يدعو تكراراً إلى تربيةٍ وثقافةٍ لاطائفيَّتَيْن من أجل مواجهة الإرث الطائفيّ والذكريات الطائفيَّة القادمة من حرب ١٨٦٠. وينوِّه

* - يكتب البستاني في قاموسه **محيط المحيط** في جذر (ن ف ر): «**نفير سورية هي** أمالٍ لنا أنشأناها في أثناء حادثة سنة ١٨٦٠ للمسيح في إحدى عشرة نشرة سمَّيْناها بالوطنيَّات.» (م)

الإسرائيليُّون في بعبدا، ١٩٨٢

إلى أنّ الإنسان ليس طائفياً بطَبْعه أو بدوافعه، بل بالتربية والاجتماع. ولكنْ في مواجهة البستاني كانت ثمّة تشكيلةٌ واسعةٌ من الذكريات المنافِسة أو المضادّة التي لم تَخْلُصْ من الصراع الدامي إلاّ بعِبْرة واحدةٍ هي: الطبيعةُ الغدّارة ـ في الصميم وفي الجوهر ـ للطوائف المتنافِسة (كالطائفة الدرزيّة أو الطائفة المسيحيّة مثلاً)، واستحالةُ تعايشها أيّاً كانت الظروف. غير أنّ هذين النمطيْن من الذكريات (اللاطائفيّة والطائفيّة) أنْتَجهما تاريخياً صراعُ ١٨٦٠ نفسُه. وكلاهما استمرّ في حربٍ صامتة أثّرتْ في تشكيل دولةٍ حديثة، وفي تشكيل مواطنيها وتربيتهم. وكانت نتيجةُ ذلك كلّه إنتاجَ أمّةٍ متخيّلةٍ لا ذاكرةَ جمعيّةً لها، أو بالأحرى إنتاجَ أمّةٍ متخيّلةٍ ذاتِ ذكرياتٍ عن الماضي متضادّةٍ جذرياً وغيرِ قابلةٍ للتوافق بشكل أساسيّ، في دولةٍ تَرْفض أن تتذكّر ماضيَها أو أن تَعْترفَ به. وجاءت حربُ ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠ لتكبِّر حجمَ الصراع، مُعْطيةً كلَّ طرفٍ براهينَ إضافيّةً، وذخيرةً إضافيّةً، وذكرياتٍ إضافيّةً، تُنعِش تجاربَ ١٨٦٠ وتُحْييها ثانيةً في أذهانهم. ولا أعتقد أنّ من المبالغة القول إنّ ١٨٦٠ استحال ١٩٧٥، طوعاً أو كرهاً، وبغضّ النظر عن اختلاف الظروف التاريخيّة المحيطة بالحدثَيْن؛ ولا من المبالغةِ القول إنّ ١٩٧٥ قد صار تجسُّداً جديداً أو تقمُّصاً لـ ١٨٦٠. ومثلما تعاملتِ الحكومةُ مع ١٨٦٠ راحت تتعامل مع ١٩٧٥. الفارق الوحيد هو أنّ حرب ١٨٦٠ كانت حرباً صغيرةً خِيضتْ وحُسِمتْ في أقلّ من شهرَيْن، في حين أنّ حرب ١٩٧٥ استمرّت خمسة عشر عاماً؛ الأولى حَصَدَتْ بضعَ آلافٍ من الضحايا، وأمّا الثانية فأكثر من مئة وخمسين ألفاً؛ الأولى لم يكن فيها مفقودون، وأمّا الثانية فلا يزال هناك اثنان وعشرون ألف مفقود حتى الآن. إنّ الحاجة إلى مواجهة ذكريات ١٩٧٥ وتناوُلِها، ومن ثمّ التطهُّرِ منها، تغدو أكثر إلحاحاً بالنظر إلى فداحةِ ما جرى. وهذا هو بالتحديد ما يَجْعل صمتَ الحكومة التآمريّ يُنْذر بعبرةٍ لم تُعْتَبر ويُرجَّحُ أن تتكرّر. والسؤال هو: «متى تتكرّر؟»، لا «لو تكررتْ...!»

◆ ◆

وفي الختام، هذه الحربُ المسكوتُ عنها، والتي تُخاض من أجل إعادة إحياء ذكرى الحرب أو طمسها، لها تداعياتٌ على مستقبلنا الراهن والبعيد. فلمّا كنّا في مواجهة نظامٍ طائفيّ مشلولٍ وعاجزٍ في صميمه عن إصلاح نفسه ولا يستطيع إلاّ أن يعيد إنتاج نفسه مرةً بعد مرة، فقد تُركنا أمام نظرتيْن إلى الماضي حديثتَيْن ولكنّهما متعاديتان: الأولى لاطائفيّة والأخرى طائفيّة، والاثنتان تخوضان حرباً لا تُخفي إلاّ بشقّ النفس من أجل تشكيلِ مستقبلِ لبنان. إنّ تذرُّعَ الحكومة بضرورة فقدان الذاكرة باسم «الوحدة الوطنيّة» فادحُ الخطإ، لاعتبارَيْن اثنَيْن: أنّنا لم نَفْقد الذاكرةَ أولاً، وليس ثمّة مِنْ وحدةٍ وطنيّةٍ تَجْمعنا ثانياً! ولكنّ ما نَمْلكه حقاً هو الخيار، خيارٌ يتعلّق بكيفيّة فهمنا لماضينا المقسوم وبكيفيّة إحياءِ ذكراه. وهذا الخيار، الذي ينبغي أن يكون متجذِّراً في الماضي، سيَسْمح لنا بمواجهة ذكريات هذا الماضي والنجاةِ منها، أو قَدْ يَدْفعنا إلى الاكتئاب ويجرُّنا ـ بشكلٍ محتوم ـ إلى تكرار هذا الماضي. إنّنا أمام خيارٍ **أول** يَسْمح لماضينا بأن يُمْليَ علينا مستقبلَنا ويضيِّقَه. وهذا الخيار، في رأيي، هو ما تُقدِّمه النظرةُ الطائفيّةُ إلى حربيْ ١٨٦٠ و١٩٧٥، لأنّها تُصرّ على الطبيعة الثابتة والمتأصّلة لاختلافات اللبنانيّين واحدهم عن الآخر، ولأنّها تُؤْمن باستحالة قيام الوحدة الوطنيّة. وأمامنا خيارٌ **ثانٍ** هو استخدامُ ماضينا من أجل توسيع مستقبلنا. وأعتقد أنّ هذا الخيار الأخير هو ما يُبشِّر به التأويلُ العَلْمانيّ [الدُّنيويّ] لأنّه يشدِّد على أنّ اختلافاتنا مُشروطةٌ بالظروف وبالأحداث التاريخيّة، ولأنّه يؤْمن بإمكانيّة الوحدة الوطنيّة. أما ما **لا** نَمْلكه فهو اللاخيارُ على الإطلاق، وهذا هو ما تسعى الحكوماتُ اللبنانيّةُ المتعاقبةُ إلى أن تَدْفعنا إليه!

هيوستن

(الولايات المتحدة الأميركيّة)